

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

تقرير مقدّم من كندا بشأن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ - يتضمن الإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ دعوة موجهة إلى الدول الأطراف بأن تقدم تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل هذه، والخطوات العملية الثلاث عشرة لترع السلاح الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، والفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف منع الانتشار ونزع السلاح النوويين". وتماشياً مع هذا الالتزام، وسعياً لتعزيز الشفافية وبناء الثقة، تقدم كندا هذا التقرير عن تنفيذ المعاهدة، مادةً مادةً، وعن تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة وخطة العمل لعام ٢٠١٠. وليس الغرض من هذا التقرير الشامل توسيع نطاق الالتزامات التي قُطعت، بل هو مرآة للروابط القائمة بين مواد المعاهدة، والخطوات العملية الثلاث عشرة، وخطة العمل لعام ٢٠١٠. وتدعو كندا جميع الدول الأطراف الأخرى إلى تقديم تقارير شاملة مماثلة أثناء الاجتماعات المعقودة في إطار المعاهدة.

استعراض المعاهدة مادةً مادةً

المادة الأولى

٢ - ما برحت كندا تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى عدم مساعدة أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية أو تشجيعها أو تحريضها على صنع أسلحة نووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو على اقتنائها بطريقة أخرى. ولا يزال الانتشار النووي يشكل خطراً على العالم. وتشدد كندا على أنه يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن



تتعاون لكفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذًا كاملاً، وأن تتكاتف من أجل وقف الأنشطة التي لا تتوخى تحقيق هدف معقول سوى حيازة المزيد من الأسلحة النووية. ولقد رحبت كندا باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإجماع. ونفذت كندا قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يهدف إلى منع أطراف من غير الدول من القيام بأنشطة تساهم في انتشار أسلحة الدمار الشامل. كذلك رحبت كندا بالقرار ١٩٧٧ (٢٠١١) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) حتى سنة ٢٠٢١.

٣ - وكندا واحدة من الأعضاء الخمسة في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، وهي مبادرة أُطلقت أثناء مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية المعقود في عام ٢٠٠٢. وتعهدت كندا في عام ٢٠٠٢ بالتبرع للشراكة العالمية بليون دولار كندي على مدى ١٠ سنوات في إطار الالتزام الإجمالي الذي تعهد به قادة مجموعة البلدان الثمانية بالمساهمة بمبلغ ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للتصدي لخطر انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل وما يتصل بها من معارف. وأنفقت كندا حتى الآن أكثر من ٩٦٠ مليون دولار كندي في إطار برنامجها المتصل بالشراكة العالمية من خلال تنفيذ مشاريع ملموسة تدعم تحقيق هدي المعاهدة المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. ويشمل هذا المبلغ مبلغاً يفوق ٤٨٥ مليون دولار كندي أنفقته كندا لضمان أمن المواد النووية والمواد المشعة. وأثناء مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في سيول في عام ٢٠١٢، أعلن رئيس وزراء كندا أن كندا بصدد تجديد برنامجها للشراكة العالمية لمدة خمس سنوات إضافية (من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨)، وأنها خصصت للبرنامج مبلغاً إضافياً قدره ٣٦٧ مليون دولار كندي. وكان تركيز الشراكة العالمية وبرنامج الشراكة العالمية الكندي منصباً في الأصل على تأمين وتدمير المواد النووية غير المؤمنة في روسيا والبلدان الأخرى الأعضاء في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. وقد أدخلت كندا، من خلال برنامجها، تحسينات أمنية حيوية على ١٠ مرافق نووية في روسيا. وأتمت كندا تفكيك ١٣ غواصة نووية مسحوبة من الخدمة وأفرغت ٣٠ مفاعلاً موجوداً في شمال غرب روسيا من الوقود. وفي أقصى شرق روسيا، بدأت كندا تنفيذ مشاريع من أجل إعادة الوقود النووي المستهلك من المنطقة في ظروف آمنة وقامت بإفراغ أربعة مفاعلات من الوقود. وقامت كندا، بوصفها عضواً في المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا في موسكو، وفي مركز العلم والتكنولوجيا في أوكرانيا، بتمويل أكثر من ٤٠٠ مشروع بحث فردي شارك فيها أكثر من ٣٩٠٠ خبير أسلحة سابق يشغلون وظائف مدنية في إطار مبادرات ومشاريع بحث متنوعة، بما في ذلك في مجال أمن المواد النووية والمواد المشعة. ومنذ ذلك الحين، قامت الشراكة العالمية وبرنامج كندا بتوسيع

نطاق أعمالهما لمعالجة الشواغل الأمنية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والأمريكتين وآسيا وأفريقيا. وتشمل مشاريع الأمن النووي الأخيرة تحويل مفاعلات نووية والإزالة التامة لليورانيوم العالمي التخصيب من المكسيك وفيت نام، وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، أعلن رئيس وزراء كندا أن كندا ستبرع بمبلغ ٥ ملايين دولار كندي إضافي إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إتمام التحسينات التي أُدخلت سابقا في مجال الأمن النووي. وبتبرعات بلغ مجموعها ١٧ مليون دولار كندي، تحتل كندا المرتبة الثالثة في ترتيب أكبر دول مانحة لهذا الصندوق الذي أنشئ لتعزيز أمن المواد النووية والمواد المشعة في جميع أنحاء العالم. وتعمل كندا، بالتعاون مع وزارة الطاقة في الولايات المتحدة، على تحسين أمن المصادر المشعة غير المؤمّنة في مواقع موجودة بالقارتين الأمريكية والأفريقية، علما أن العديد منها كندي المنشأ.

٤ - وتشارك كندا مشاركة فعالة في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار التي تهدف إلى تعزيز التعاون العملي في مجال منع، في جملة أمور، تدفق الأسلحة والمواد والتكنولوجيا النووية بطريقة غير مشروعة بين الأطراف من الدول ومن غير الدول في الاتجاهين، بما يتوافق مع شروط السلطات القانونية الوطنية وأحكام القانون الدولي. وكندا دولة شريكة مؤسسة أيضا في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وهي عضو في مجموعة موردي المواد النووية، ومشارك نشط في فريق مديري عدم الانتشار التابع لمجموعة البلدان الثمانية. وإسهاما في الأنشطة والعمليات الجارية في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، استضافت كندا عملية محاكاة لإبراز القدرات في مجال إدارة الطوارئ، أُجريت في تورونتو في أيار/مايو ٢٠١٢.

٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، انضمت كندا إلى مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي مبادرة أطلقها فريق أقاليمي يضم ١٠ دول غير حائزة للأسلحة النووية تسعى لتشجيع ودعم تنفيذ الالتزامات التي قطعتها جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما خطة العمل لعام ٢٠١٠، وتدعو إلى تحقيق المزيد من التقدم من خلال تقديم مساهمات ومقترحات عملية. وقد عقد الفريق اجتماعات وزارية في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠١١ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وفي برلين في نيسان/أبريل ٢٠١١، وفي اسطنبول في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفي لاهاي في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ووفقا لبيان برلين الذي أصدرته المبادرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، تتضمن أولويات الفريق إعطاء دفع للمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والعمل على إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ورفع مستوى الشفافية فيما يتعلق بالترسانة النووية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، والترويج للتصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية

للطاقة الذرية على الصعيد العالمي. وفي عام ٢٠١٢، عرضت المبادرة على اللجنة التحضيرية ورفقات عمل مشتركة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وبشأن الشفافية، والبروتوكول الإضافي، والتنقيف في مجال نزع السلاح.

المادة الثانية

٦ - تواصل كندا التمسك بالالتزام الوارد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعدم قبول أي نقل للأسلحة النووية أو إمكانات تفجيرية نووية، أو السيطرة عليها أو صنعها أو اقتنائها. ويجري تنفيذ هذا الالتزام على الصعيد الداخلي أساساً من خلال قانون السلامة والمراقبة في المجال النووي لعام ٢٠٠٠ وقانون تراخيص التصدير والاستيراد لعام ١٩٨٥.

٧ - وتُهيئ كندا بالدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية ألا تقبل نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو وسائل إيصالها أو السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة أو صنعها أو اقتنائها أو السعي إلى قبول أي مساعدة على صنعها. وفي هذا السياق، أدانت كندا بأشد العبارات الممكنة التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، وكذلك التجربتين النوويتين اللتين أجريتا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩. وتحت كندا كوريا الشمالية على الامتناع عن إجراء المزيد من التجارب أو عن القيام بأي إجراءات استفزازية أخرى تتعارض مع ما أعلنت عنه من رغبة في التعامل البناء مع المجتمع الدولي. وأدانت كندا أيضاً اختبار الصاروخ الباليستي الذي أجرته كوريا الشمالية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وتناشد كندا كوريا الشمالية أن تستأنف فوراً التعاون مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتمثّل امتثالاً تاماً لجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، وتفسي جميع الالتزامات التي قطعتها في إطار الاتفاقات السابقة المبرمة مع الأطراف الستة، بما في ذلك التخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامج الصواريخ النووية والباليستية التي تطورها حالياً، والتوقف فوراً عن جميع الأنشطة المتصلة بها. وتؤيد كندا محادثات الأطراف الستة التي تظل أحسن طريقة للتوصل إلى حل سلمي دائم للمشاكل الأمنية التي طال أمدها في شبه الجزيرة الكورية، وتشجع الجهود الرامية إلى التعجيل باستئناف هذه العملية.

٨ - وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، دعا رئيس وزراء كندا إيران إلى التوقف عن تحدي المجتمع الدولي، وتعليق أنشطة التخصيب التي تقوم بها واتخاذ إجراءات فورية لكفالة الشفافية والامتثال عن طريق وقف إنشاء مواقع تخصيب جديدة، والتعاون الكامل مع الوكالة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أشار مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريره إلى وجود

معلومات مقنعة تبين أن "إيران قامت بأنشطة لها صلة بتطوير جهاز متفجر نووي". وهذا التقييم، الذي يستند إلى معلومات مقنعة مأخوذة من مصادر متنوعة عدة، يتضمن براهين قوية تثبت أن إيران لم تَفِ بالتزاماتها بموجب المادة الثانية وأنها في وضع عدم امتثال لواجباتها بموجب المعاهدة. وتواصل كندا حث إيران على الامتثال للالتزامات الدولية، بما فيها تلك التي حددها مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى أن تبذل بجدية وبدون شروط مسبقة جهوداً ترمي إلى استعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي الصرف لبرنامجها النووي. ويتطلب ذلك التعاون التام والفوري مع الوكالة لمعالجة الشواغل الكبيرة المتعلقة بالأبعاد العسكرية لبرنامجها النووي، والتنفيذ الكامل للبروتوكول الإضافي لاتفاقها بشأن الضمانات الشاملة. وقد أدرجت كندا بالكامل في قوانينها الوطنية أحكام قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) بفرض جزاءات صارمة على إيران. وتعتقد كندا اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي للدول الأطراف أن تستكشف سبلاً تتيح للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ التصدي بجدية ومصداقية لعدم امتثال إيران للمعاهدة.

٩ - وأيدت كندا تأييداً كاملاً قرار مجلس محافظي الوكالة الذي طلب فيه مجلس المحافظين إلى مدير عام الوكالة أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن تقييم الوكالة المتعلق بوجود مفاعل نووي غير معلن عنه في دير الزور في سوريا، في انتهاك لالتزاماتها بموجب الضمانات. وتواصل كندا دعوة سوريا إلى الإسراع بتدارك عدم امتثالها والوفاء بالتزاماتها بـ "التعاون الكامل مع الوكالة لحل المسائل العالقة ذات الصلة"، لكي تتمكن الوكالة من تقديم الضمانات اللازمة بشأن الطابع السلمي الصرف للبرنامج النووي السوري. وتواصل كندا أيضاً حث سوريا على إنفاذ البروتوكول الإضافي في أقرب وقت ممكن.

١٠ - ويتواءم النظام المعتمد في كندا لمراقبة الصادرات مع قوائم الآليات المتعددة الأطراف المعنية بمراقبة الصادرات النووية، علماً أن كندا تشترك في تلك الآليات وتعمل في إطارها على نحو شفاف. وتهدف هذه التدابير إلى تيسير التجارة النووية للأغراض السلمية والتعاون الدولي مع ضمان التقيد بسياسات عدم الانتشار. وقامت كندا، في إطار التزاماتها بمواصلة إدخال التحسينات، باستضافة بعثة أوفدها دائرة الاستعراض التنظيمي المتكامل التابعة للوكالة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كما استضافت بعثتي متابعة في حزيران/يونيه ٢٠١١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وخلص فريق الاستعراض إلى أنه قد تم تنفيذ ٣٠ توصية من التوصيات البالغ عددها ٣٢ توصية التي أصدرتها البعثة الأولى في عام ٢٠٠٩، وأكد الفريق أن لكندا إطاراً تنظيمياً نووياً ناضجاً وثابتاً. وتواصل كندا التعاون بنشاط في عدة محافل دولية مع دول أخرى تشاطرها نفس التوجهات من أجل وضع تدابير جديدة تهدف إلى

زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار، لا سيما فيما يتعلق بنقل تكنولوجيات التخصيب وإعادة المعالجة المرتبطة بإنتاج مواد انشطارية خاصة مناسبة لصنع أسلحة نووية، وتعليق التعاون النووي في حالات عدم الامتثال للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار النووي.

المادة الثالثة

١١ - عملاً بالمادة الثالثة، تطبق كندا اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكولا إضافيا لذلك الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترى كندا أن اتفاق الضمانات الشاملة إلى جانب بروتوكول إضافي، يشكلان معيار الضمانات المطلوب بموجب المادة الثالثة. وبتطبيق هذا المعيار المتعلق بالضمانات، يمكن للوكالة استخلاص استنتاج سنوي بشأن عدم تحويل المواد النووية المعلنة عن الأنشطة النووية السلمية وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في كندا. وقد تحقق، هذا الاستنتاج العام، أولا في عام ٢٠٠٥، وظل بعد ذلك على حاله سنويا، وهو يوفر أعلى مستوى من الثقة بأن كندا تمتثل للالتزامات بشأن الاستخدام السلمي في إطار المعاهدة. وعلاوة على ذلك، فبفضل هذا الاستنتاج العام ومحافظة كندا عليه، تمكنت الوكالة من إجراء تغيير أساسي في الطريقة التي يجرى بواسطتها تطبيق الضمانات في كندا، عن طريق تنفيذ نهج متكامل للضمانات على مستوى الدولة. وتعد هذه التطورات نتيجة مباشرة لدعم كندا القوي لنظام ضمانات الوكالة والمستوى العالي من التعاون بين الوكالة وكندا في تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. وتواصل كندا، على نطاق الوكالة والجمعية العامة، حث الدول التي لم تبدأ بعد في تنفيذ اتفاق للضمانات الشاملة وبروتوكول إضافي، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وتؤيد كندا جهود التوعية التي تبذلها مجموعة البلدان الثمانية ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الرامية إلى المضي قدما في إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي. وعلاوة على ذلك، تسهم كندا، من خلال برنامج دعم الضمانات الكندي، في أنشطة البحث والتطوير والدعم بشأن معدات الضمانات وتقنياتها لأغراض الاستخدام المحلي والدولي على السواء، بهدف تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وكفاءتها. وقد أدى هذا الجهد إلى تقديم مساهمة سنوية بلغت في المتوسط نحو مليون دولار كندي على مدى السنوات المالية الثلاث الماضية. وفي عام ٢٠١٢، قدمت كندا أيضا مساهمة طوعية خارجة عن الميزانية بلغت مليون دولار كندي، من خلال برنامج الشراكة العالمية، خصصت لمشروع الوكالة المتعلق بتعزيز قدرات الخدمات التحليلية للضمانات، للمساعدة على كفالة أن تتوافر لدى الوكالة المرافق والمعدات اللازمة التي تتيح لها الاضطلاع بتحليلات علمية دقيقة في الوقت المناسب لامتثال البلدان للضمانات النووية.

١٢ - ووفقا للالتزامات كندا بعدم تزويد أي من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأي مصادر أو مواد انشطارية خاصة أو معدات أو مواد مصممة أو أجهزة خصيصا لتجهيز المواد الانشطارية الخاصة أو استخدامها أو إنتاجها للأغراض السلمية إلا إذا كانت تلك المصادر أو المواد الانشطارية الخاصة خاضعة لضمانات الوكالة، ووفقا للفقرة ١٢ من المقرر ٢ الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، مع استثناء واحد، لن تأذن كندا بالتعاون النووي الذي يشمل انتشار بنود مهمة إلا مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي قدمت تعهدا ملزما قانونا على نطاق دولي بعدم السعي إلى حيازة أسلحة نووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، والتي قبلت بضمانات الوكالة بشأن كامل أنشطتها النووية. وقد قبل جميع شركاء كندا في المجال النووي، عن طريق اتفاق تعاون نووي ثنائي مع كندا، عددا من التدابير الإضافية الرامية إلى كفالة عدم إسهام المواد النووية التي تزودها بها كندا في انتشار الأسلحة النووية. ولدى كندا نظام وطني لمراقبة تصدير جميع المواد المصممة أو المعدة خصيصا للاستخدام النووي ومراقبة بعض المواد المتصلة بالمجال النووي المزدوجة الاستخدام، بما فيها ما يتعلق بالمتطلبات المحددة الواردة في الفقرة ٢ من المادة الثالثة من المعاهدة، أي المصدر أو المواد الانشطارية الخاصة والمعدات؛ والمواد المصممة أو المعدة خصيصا لتجهيز المواد الانشطارية أو استخدامها أو إنتاجها. وتكفل كندا عدم الإذن بتصدير المواد النووية والمواد المتصلة بالمجال النووي المزدوجة الاستخدام عندما يتبين وجود إمكانية تحويلها إلى برنامج لأسلحة الدمار الشامل أو إلى مرفق غير مشمول بالضمانات، أو عندما يكون تصدير هذه المواد مخالفا لسياسة كندا المتعلقة بعدم الانتشار ولتعهدات كندا والتزاماتها الدولية. ويتضمن القانون الكندي لمراقبة الصادرات حكما شاملا لجميع الحالات.

١٣ - وترأست كندا لجنة زانغر في عام ٢٠١٢، وهي مجموعة مؤلفة من ٣٨ دولة تحتفظ بقائمة من السلع الاستراتيجية المتصلة بالطاقة النووية التي تنطبق عليها ضمانات الوكالة. وقد استضافت كندا نشاطا موازيا بشأن اللجنة على هامش دورة اللجنة التحضيرية التي عقدت في فيينا في عام ٢٠١٢.

المادة الرابعة

١٤ - تدعم كندا بقوة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وكانت كندا سباقة في وضع نظام مفاعل الماء الثقيل المضغوط - مفاعل كاندو للطاقة النووية - الذي تم تصديره بنجاح إلى أربع دول أطراف أخرى. ولدى كندا برنامج محلي قوي للطاقة النووية، كما أن لديها صناعة نووية واسعة ومتنوعة، تشمل اليورانيوم والنظائر المشعة للأغراض الطبية

والأكاديمية والصناعية وخدمات المفاعلات النووية. وتعتقد كندا أن الطاقة النووية يمكن أن تقدم مساهمة هامة في تحقيق الازدهار والتنمية المستدامة، في حين تعالج أيضا الشواغل المتعلقة بتغير المناخ. وتحقيقا لهذه الغاية، لدى كندا ٢٧ اتفاقا ساريا للتعاون النووي مع ٤٤ دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، من أجل تبادل المواد والمعدات والتكنولوجيات النووية وغير النووية على أوسع نطاق ممكن. ومنذ دورة عام ٢٠١٢ للجنة التحضيرية، أجرت كندا مشاورات رسمية ثنائية مع الدول الشريكة في اتفاق التعاون النووي، ومشاورات بشأن ترتيب إداري رسمي مع سلطات البلدان الشريكة في اتفاق التعاون النووي. وكانت كندا دوما مؤيدا قويا لبرنامج التعاون التقني للوكالة، وكثيرا ما حققت نسبة التبرعات المقدمة إلى صندوق التعاون التقني للوكالة أو تجاوزتها. كذلك تدعم كندا على نحو فعال الجهود الرامية إلى تعزيز برنامج التعاون التقني لجعله أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة في إطار قائم على النتائج. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، أقرت كندا تشريعا لتعديل قانونها الجنائي من أجل تحسين نهجها لملاحقة مرتكبي أعمال الإرهاب النووي. وتوشك كندا على التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وعلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥.

١٥ - وتشارك كندا بنشاط في جميع جوانب عمل الوكالة. وتعد كندا وتقدم مشاريع قرارات سنوية بشأن الطاقة النووية في المؤتمر العام للوكالة، كما تشارك في تقديم قرارات بشأن مختلف التطبيقات النووية غير المتعلقة بالطاقة. ويشترك خبراء كنديون في صياغة الوثائق الفنية للوكالة، ويدلون بمحاضرات في إطار مشاريع التعاون التقني للوكالة وسائر الدورات التدريبية، ويعملون أعضاء في أفرقة استعراض الأقران، ويقدمون التوجيه والمشورة إلى البلدان التي بصدد الشروع في برامج الطاقة النووية، ويستضيفون زملاء التعاون التقني العاملين بالوكالة في المؤسسات النووية الكندية. وتشارك كندا أيضا في المشروع الدولي للوكالة بشأن المفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود. وتعد كندا سابع أكبر مساهم في الميزانية العادية للوكالة، وهي تدفع الاشتراكات المقررة لها بالكامل وفي الوقت المناسب، وتقدم مساهمات خارجة عن الميزانية لبرامج الوكالة في مجالات السلامة النووية والأمن والضمانات والطاقة والتعاون التقني.

١٦ - ونظرا للعلاقة الأصيلية بين حقوق الدول غير القابلة للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والالتزامات الواردة في المواد الأخرى من المعاهدة، فإن تعاون كندا مع البلدان الأخرى في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يراعي تماما سجل عدم الانتشار للبلد المتلقي. وتلتزم كندا بالعمل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية المعنية بشأن

التوصل إلى ترتيبات جديدة للإمداد بالمواد النووية، بما ينسجم مع التوازن بين الحقوق والالتزامات المتفق عليه في المعاهدة، ولا سيما في المواد الثانية والثالثة والرابعة.

١٧ - وتواصل كندا المشاركة ودعم الجهود المبذولة للمساعدة في التنفيذ المنسق لمدونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقواعد السلوك المتعلقة بسلامة وأمن المصادر المشعة والتوجيهات التكميلية بشأن استيراد وتصدير المصادر المشعة. وقدمت كندا في أربع مناسبات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمويلا من خارج الميزانية لدعم الاجتماعات الفنية بشأن مدونة الوكالة وتوجيهاتها، بتسهيل مشاركة مندوبين من البلدان النامية. ومن خلال برنامج الشراكة العالمية الذي جرى تجديده، تعتزم كندا تقديم مزيد من المساهمات لتعزيز الإدارة السليمة والأمنة للمصادر المشعة، ولا سيما تلك التي من أصل كندي، في جميع أنحاء العالم. وتواصل كندا تقديم المساعدة في التنفيذ المنسق للتوجيهات، من خلال وضع الترتيبات الإدارية الثنائية المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة مع النظراء التنظيميين الأجانب. ووضعت كندا ١٢ ترتيبا من هذا القبيل، كان آخرها مع أيرلندا في آذار/مارس ٢٠١٣. وقد اعترفت الوكالة بهذه المبادرة باعتبارها من أفضل الممارسات، وهي تشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذو كندا. ونظرا لأن كندا من أكبر الموردين والمصدرين للمصادر المشعة في العالم، فهي تولي اهتماما بالغاً لإنشاء وإدامة نظام دولي يتسم بالفعالية والكفاءة والاتساق لكفالة سلامة وأمن تلك المواد، بما في ذلك وضع تدابير لمنع استخدامها في القيام بأعمال ضارة أو إرهابية. وتشجع كندا جميع الدول على تنفيذ أحكام المدونة والتوجيهات بطريقة منسقة للمساعدة في توفير ضمانات بأن يجري استخدام المصادر المشعة والمحافظة عليها ضمن إطار تنظيمي ملائم للسلامة والأمن الإشعاعيين.

المادة الخامسة

١٨ - تؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ أنه ينبغي تفسير أحكام المادة الخامسة على ضوء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد وقّعت كندا تلك المعاهدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وصدقت عليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، كانت كندا أول دولة موقعة على المعاهدة توقع أيضا على اتفاق بشأن المرافق مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من أجل وضع الأساس القانوني لأنشطة إنشاء محطات الرصد التي ستستضيفها كندا. وقد اضطلعت كندا بدور نشط في تشجيع المزيد من الدول على التوقيع والتصديق على المعاهدة بهدف إضفاء بعد عالمي على هذه المعاهدة، بما في ذلك داخل مجموعة البلدان الثمانية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، شاركت كندا في استضافة الاجتماع الوزاري لأصدقاء

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عُقد في نيويورك على هامش الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة. وتمخض الاجتماع عن بيان مشترك لإعادة التأكيد على تأييد المعاهدة ودخولها حيز النفاذ، أقره عدد قياسي من الدول بلغ ١٠١ دولة، بما في ذلك وللمرة الأولى جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، انضمت كندا إلى توافق آراء البلدان المصدقة على المعاهدة من أجل دعم الإعلان الختامي للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٩ - وأثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، شاركت كندا في تقديم القرار ٧٦/٦٧ المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا القرار، دعت الجمعية العامة إلى بدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن وإلى مواصلة الوقف الاختياري الأحادي الجانب للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى حين بدء نفاذ المعاهدة. وفي إطار متابعة الالتزامات التي تعهد بها رئيس الوزراء الكندي أثناء مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة في آذار/مارس ٢٠١٠، وضعت كندا الصيغة النهائية لترتيب مساهمة مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بغرض تقديم معدات وتنظيم تدريبات عملية من أجل تعزيز القدرات المتصلة بتفتيش المواقع. وتمنح كندا الأولوية لإنشاء نظام التحقق من الامتثال للمعاهدة، ولذلك تضطلع بدور قيادي ضمن الدول الموقعة على المعاهدة من حيث الإسهام بالموارد والخبرات اللازمة لوضع نظام الرصد الدولي التابع للمعاهدة. وتستضيف كندا ١٦ محطة ومختبرا في إطار نظام الرصد الدولي. وقد اكتملت جميع المرافق التي تستضيفها كندا وحصلت على شهادة مصادقة من اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

المادة السادسة

٢٠ - لا تزال كندا تأخذ على محمل الجهد الالتزام الوارد في المادة السادسة والتعهدات المتفق عليها في مقرر عام ١٩٩٥ المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، وفي الخطوات العملية الثلاث عشرة، وخطة العمل لعام ٢٠١٠. وترد هذه الالتزامات في طليعة عدد من الأنشطة والبيانات. ويرد أدناه موجز للأنشطة التي تضطلع بها كندا في إطار الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

الخطوتان ١ و ٢

٢١ - يرد أعلاه في المقطع المتعلق بتنفيذ المادة الخامسة وصف للإجراءات التي اتخذتها كندا دعماً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وللوقف الاختياري للتجارب النووية.

الخطوتان ٣ و ٤

٢٢ - أيدت كندا المقرر CD/1864 الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩. وكانت أولوية كندا في المؤتمر هي بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على نحو يمكن التحقق منه. وأثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، قدمت كندا القرار ٥٣/٦٧ بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، الذي حثت فيه الجمعية المؤتمر، في جملة أمور، على الشروع في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر من عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن ينشئ فريقاً من الخبراء الحكوميين لتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع هذه المعاهدة دون التفاوض بشأنها. وأيدت كندا المقرر CD/1948 الذي قدمه رئيس المؤتمر في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣. وتأسف كندا لأن عضوين في المؤتمر حالاً دون اعتماد مشروع برنامج العمل الوارد في هذا المقرر.

الخطوة ٥

٢٣ - تشدد كندا على أهمية الشفافية في مجال تقليص ترسانات الأسلحة والمنشآت النووية وإزالتها في نهاية المطاف، وعلى أهمية عدم التراجع عن ذلك وضرورة إتاحة إمكانية التحقق من هذه المسألة. وفي الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، شاركت كندا في تقديم القرار ٥٩/٦٧ بشأن العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

الخطوة ٦

٢٤ - في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، صوتت كندا لصالح القرار ٣٤/٦٧ المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي"، والقرار ٥٩/٦٧ بشأن العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٢٥ - وتواصل كندا، بوصفها عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي، الدعوة إلى أن يقوم الحلف بدور إيجابي في تحقيق أهداف نزع السلاح من خلال اتباع نهج تدريجي مستمر على نحو يعزز السلم والاستقرار الدوليين. والمفهوم الاستراتيجي للحلف بشأن الدفاع عن أعضائه وكفالة أمنهم، الذي اعتمده الحلف في عام ٢٠١٠، يبرهن بوضوح على التزامه "بالسعي

إلى إقامة عالم أكثر أمناً للجميع وتوفير الظروف الملائمة لعالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار النووي، وبشكل يعزز الاستقرار الدولي، ويقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع“. ولقد أُعيد تأكيد هذا الالتزام في استعراض وضع الدفاع والردع الذي أجريناه الحلف وأصدره أثناء مؤتمر قمة الحلف المعقود في أيار/مايو ٢٠١٢، في شيكاغو، الولايات المتحدة.

الخطوة ٧

٢٦ - رحبت كندا ببدء نفاذ المعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١، وبالخطوات الأحادية الجانب التي اتخذتها المملكة المتحدة وفرنسا على مستوى ترسانتيهما النوويتين. ورحبت كندا أيضاً بعقد الدول الحائزة للسلحاح النووي اجتماعات لمتابعة مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ دارت في باريس في يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠١١، وفي واشنطن العاصمة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفي جنيف بين ١٥ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

الخطوة ٨

٢٧ - شجعت كندا روسيا والولايات المتحدة على تنفيذ مبادرة ثلاثية بإخضاع الفئاض من مخزون المواد الانشطارية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الخطوة ٩

٢٨ - كما ذُكر سابقاً، صوتت كندا أثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة لصالح القرار ٣٤/٦٧ المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“. وتؤيد كندا أيضاً التدابير الرامية إلى خفض مستوى التأهب العملياتي لمنظومات الأسلحة النووية بسبل تعزز الاستقرار والأمن الدوليين، على نحو ما يدعو إليه القرار ٥٩/٦٧ بشأن العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

الخطوة ١٠

٢٩ - تسهم كندا، في إطار برنامج الشراكة العالمية، في إزالة المواد الانشطارية والتخلص منها لضمان عدم حيازتها من قبل الإرهابيين أو البلدان التي تثير القلق في ما يتعلق بمسألة الانتشار. وقدمت كندا أيضاً مبالغ مالية للإسهام في البرنامج الروسي للتصرف في البلوتونيوم، الذي سيحول ٣٤ طناً من البلوتونيوم القابل للاستخدام في صنّع الأسلحة إلى أنواع غير قابلة لهذا الاستخدام. وإضافة إلى ذلك، أسهمت كندا في مشروع تقوده الولايات المتحدة لإغلاق آخر

مفاعل روسي ينتج البلوتونيوم القابل للاستخدام في صنع الأسلحة في جيليزنوغورسك. وتؤيد كندا بقوة مؤتمر قمة الأمن النووي وترحب بهدف تأمين جميع المواد النووية غير المؤمّنة في جميع أنحاء العالم. وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٠، أعلن رئيس الوزراء الكندي أن كندا ستساهم بمبلغ ٥ ملايين دولار كندي و ٣ ملايين دولار كندي، على التوالي، في مشروع الأمن النووي اللذين تشرف عليهما الولايات المتحدة في المكسيك وفي فييت نام. وتضمّن هذان المشروعان تحويل مفاعلات نووية وإزالة اليورانيوم العالي التخصيب من هذين البلدين بشكل تام. واكتمل مشروع المكسيك في آذار/مارس ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يكتمل مشروع فييت نام في عام ٢٠١٣. وستواصل كندا من خلال برنامجها للشراكة العالمية الذي تم تجديده العمل على إقامة مشاريع لتأمين المواقع النووية في جميع أنحاء العالم.

الخطوة ١١

٣٠ - إن كندا دولة طرف في عدة اتفاقيات، منها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا)، واتفاقية الذخائر العنقودية، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة الأجواء المفتوحة، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة)، ومعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (معاهدة الفضاء الخارجي). وتواصل كندا دعم جهود إزالة الألغام في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الجنوبية.

الخطوة ١٢

٣١ - تواصل كندا تشجيع الدول على تقديم معلومات عن جهودها وأنشطتها الرامية إلى تنفيذ المعاهدة على شكل تقارير رسمية تُقدّم إلى اللجنة التحضيرية ومؤتمرات الاستعراض.

الخطوة ١٣

٣٢ - في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، قدمت كندا المقرر ٥١٢/٦٤ بشأن التحقق من جميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في مجال التحقق، واعتمد المقرر بتوافق الآراء.

المادة السابعة

٣٣ - لا تزال كندا تشدد على ضرورة صون واحترام ضمانات الأمن السلبية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، وأيضا الوضع النووي الخاص بكل منها، عند الاقتضاء. وكندا ليست عضواً في منطقة خالية من الأسلحة النووية.

المادة الثامنة

٣٤ - جاء تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى وما رافق ذلك من قرارات معتمدة في عام ١٩٩٥ تجسيدا لمفهوم استمرار المسؤولية مع المساءلة. ووفقاً للالتزامات المترتبة على الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض المعقود في عام ٢٠٠٠، قدمت كندا في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تقريرها الخامس عن تنفيذها للمعاهدة، وكانت قد قدمت تقارير سابقة في اجتماعات اللجنة التحضيرية في السنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وقدمت كندا أيضاً تقريراً إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٢ وآخر إلى مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠١٠ عن الخطوات التي اتخذتها تشجيعاً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٣٥ - وما انفكت كندا تعمل بهمة لتعزيز التدابير الرامية إلى توطيد سلطة المعاهدة وتكاملها، وكفالة تنفيذ ما ورد فيها من التزامات. ففي مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، قدمت كندا ورقة عمل (NPT/CONF.2010/WP.4) ضمنيتها توصيات بتعزيز الهياكل المؤسسية للمعاهدة. وتواصل كندا دعم الجهود الرامية إلى جعل الهياكل المؤسسية للمعاهدة تنسم بقدر أكبر من الاستجابة والمرونة والقابلية للمساءلة.

المادة التاسعة

٣٦ - دأبت كندا على العمل من أجل إضفاء طابع عالمي على المعاهدة. ففي الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، شاركت كندا في تقديم مشروع القرار ٥٩/٦٧ بشأن العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي أعادت الجمعية التأكيد فيه على أهمية عالمية المعاهدة ودعت الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية، بدون تأخير وبدون شروط. وتعتبر كندا موقفها هذا متماسياً مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (والقرارين ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٨١٠ (٢٠٠٨)) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي دعا فيها المجلس جميع الدول إلى تعزيز الاعتماد

العالمي والتنفيذ الكامل للمعاهدات المتعددة الأطراف، التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

المادة العاشرة

٣٧ - واصلت كندا الاضطلاع بدور المنسق لمجموعة رئيسية من البلدان اضطلعت بمسؤولية اتخاذ قرار بشأن كوريا الشمالية أثناء المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أن فرنسا قامت مؤقّتا بدور المنسق للمجموعة خلال المؤتمر العام للوكالة في عام ٢٠١٢. ومنذ عام ٢٠٠٦، تقوم المجموعة الرئيسية سنويا، بقيادة كندا، بتيسير اتخاذ قرار لتشجيع ذلك البلد على استئناف الوفاء بالتزاماته بموجب المعاهدة، بما في ذلك تنفيذ اتفاهه المتعلق بالضمانات الشاملة.

٣٨ - ورحّبت كندا بقرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، الذي اتخذ دون تصويت في عام ١٩٩٥. وشكّلت الضمانات الأمنية السلبية التي قدمتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) عام ١٩٩٥، جزءاً من الأساس الذي استند إليه قرار التمديد لأجل غير مسمى، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الفقرة ٨ من المقرر المتعلق بمبادئ وأهداف منع الانتشار النووي ونزع السلاح.

المادة الحادية عشرة

٣٩ - قدم هذا التقرير باللغتين الرسميتين لكندا، الإنكليزية والفرنسية، وهما لغتان من اللغات الخمس التي صيغت بها المعاهدة.

الخطوات المتخذة لتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠

الإجراء ١ - تواصل كندا، من خلال سياستها الأمنية الدولية، التشجيع على عدم الانتشار والحد من الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف.

الإجراء ٢ - تواصل كندا تعزيز مبادئ اللارجعة، والقابلية للتحقق، والشفافية في تنفيذ الالتزامات التعاهدية.

الإجراء ٣ - لا ينطبق، لأن هذا التزام منوط بالدول الحائزة للأسلحة النووية.

الإجراء ٤ - رحبت كندا ببدء نفاذ المعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

الإجراء ٥ - أيدت كندا، بوصفها عضوا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، مشروع استمارة الإبلاغ الموحدة الذي اعتمده المجموعة لزيادة تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمخزون النووي للدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة. وقد تم تعميم مشروع استمارة الإبلاغ خلال دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٢ مع ورقة العمل المشتركة عن الشفافية التي أُعدت في إطار المبادرة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عملت كندا مع شركائها في المبادرة على إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية في مشروع استمارة الإبلاغ.

الإجراء ٦ - تواصلت كندا دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى إقرار برنامج عمل شامل يتناول جميع المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

الإجراء ٧ - تواصلت كندا دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى إقرار برنامج عمل شامل يتناول جميع المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

الإجراء ٨ - لا ينطبق، لأن هذا التزام منوط بالدول الحائزة للأسلحة النووية.

الإجراء ٩ - مع أن كندا ليست عضوا في منطقة خالية من الأسلحة النووية، فهي تؤيد عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

الإجراء ١٠ - تواصلت كندا دعوة جميع الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى القيام بذلك في أقرب وقت وبدون شروط. وقد رحبت كندا بقيام إندونيسيا، وهي من دول المرفق ٢، بالتصديق على المعاهدة في شباط/فبراير ٢٠١٢.

الإجراء ١١ - صدقت كندا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

الإجراء ١٢ - شاركت كندا بنشاط في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيويورك. وانضمت كندا إلى توافق الآراء بشأن الإعلان الختامي الذي أصدره المؤتمر.

الإجراء ١٣ - قامت كندا في إطار رئاستها لمجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠١٠ بإطلاق مبادرة لإجراء اتصالات دبلوماسية نيابة عن مجموعة البلدان الثمانية مع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتواصلت هذه المبادرة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك شاركت كندا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في استضافة اجتماع على المستوى الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على هامش

اجتماعات الجمعية العامة الرفيعة المستوى في نيويورك. وتعد مثل هذه المناسبات منذ عام ٢٠٠٢ في السنوات التي لا تُعقد فيها مؤتمرات بشأن تسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الإجراء ١٤ - وضعت كندا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اللمسات النهائية على ترتيبات المساهمة مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في توفير المعدات والتدريب على العمليات من أجل تعزيز قدرات التفيتش الموقعي. وتواصل كندا العمل على اكتمال النظام الدولي لرصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتستضيف كندا ١٦ محطة ومختبراً، هي جزء من هذا النظام. وقد اكتملت جميع المرافق التي تستضيفها كندا وصدقت عليها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

الإجراء ١٥ - في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، قدمت كندا مشروع القرار ٥٣/٦٧، بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، الذي دعت فيه الجمعية، في جملة أمور، إلى أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أوائل دورته لعام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية إلى الأمين العام في ذلك القرار إنشاء فريق يتألف من خبراء حكوميين لتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع مثل هذه المعاهدة دون التفاوض بشأنها.

الإجراء ١٦ - لا ينطبق، لأن هذا التزام منوط بالدول الحائزة للأسلحة النووية.

الإجراء ١٧ - تؤيد كندا وضع ترتيبات تحقق مناسبة وملزمة قانوناً لكفالة إزالة لا رجعة فيها للمواد الانشطارية التي تقرر أنها لم تعد لازمة للأغراض العسكرية.

الإجراء ١٨ - لا تشغل كندا أي مرفق يجهز مواد انشطارية معدة للاستخدام في أسلحة نووية أو في أجهزة متفجرة نووية أخرى.

الإجراء ١٩ - تواصل كندا دعم الجهود الرامية إلى زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات التحقق الفعالة المتصلة بتزع السلاح النووي.

الإجراء ٢٠ - تواصل كندا تشجيع الدول على تقديم معلومات عما تبذله من جهود وتقوم به من أنشطة لتنفيذ المعاهدة، في شكل تقارير رسمية تقدم إلى اللجنة التحضيرية ومؤتمرات الاستعراض.

الإجراء ٢١ - أيدت كندا، بوصفها عضوا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، مشروع المبادرة بشأن استمارة الإبلاغ الموحدة لزيادة الشفافية فيما يتعلق بمخزون الأسلحة النووية لدى الدول الحائزة للسلاح النووي الأطراف في المعاهدة.

الإجراء ٢٢ - تتعاون كندا منذ عام ٢٠٠٣، عن طريق برنامج البحوث والتوعية في مجال الأمن الدولي التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، مع منظمة كندية غير حكومية في تنظيم مسابقة لمنح جائزة سنوية في مجال البحوث الجامعية. ويرمي البرنامج إلى إشراك خريجي الجامعات الكندية في مجالات مختارة من المجالات المطروحة على صعيد الأمن الدولي، لا سيما عدم الانتشار النووي، والحد من الأسلحة، ونزع السلاح. وفي عام ٢٠١٠، وُسِّع المشروع ليشمل عرض ومناقشة بحوث الفائزين بالجوائز في مناسبات يحضرها مسؤولون وخبراء كنديون.

الإجراء ٢٣ - تواصل كندا دعوة الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية إلى القيام بذلك.

الإجراء ٢٤ - عملا بالمادة الثالثة، أبرمت كندا اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكولا إضافيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الإجراء ٢٥ - تحث كندا جميع الدول التي لم تكمل وتنفذ اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكولا إضافيا مع الوكالة على القيام بذلك، وهو ما تعتبره كندا مستوى الضمانات المطلوب بمقتضى المادة الثالثة.

الإجراء ٢٦ - بعد إبرام كندا اتفاقها بشأن الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، خلصت الوكالة في استنتاجاتها السنوية إلى عدم حدوث تحويل للمواد النووية المعلن عنها من أنشطة نووية سلمية، وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها في كندا. وتم التوصل إلى هذا الاستنتاج العام سنة ٢٠٠٥ ويتم تأكيده سنويا. وهو يمثل أعلى درجات الثقة في أن كندا تتمثل لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وعلاوة على ذلك، فقد أتاح توصّل الوكالة إلى ذلك الاستنتاج العام وتأكيد قيام الوكالة بإجراء تغيير جذري في طريقة تطبيق الضمانات في كندا، بتنفيذ نهج متكامل على مستوى الدولة إزاء الضمانات. وهذه التطورات نتيجة مباشرة للدعم القوي الذي تقدمه كندا إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة، وللمستوى الرفيع من التعاون بين الوكالة وكندا في تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

الإجراء ٢٧ - تمثل كندا امتثالا كاملا لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات ولمقتضيات النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتواصل كندا استخدام عضويتها في مجلس محافظي الوكالة لتوجيه الوكالة إلى معالجة حالات عدم الامتثال لالتزامات الضمانات.

الإجراء ٢٨ - قامت كندا، في إطار دعمها للجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز نظام الضمانات، بإنفاذ بروتوكول إضافي لاتفاقها بشأن الضمانات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ودأبت كندا سنويا على تقديم معلومات مستكملة لبياناتها عملا بالمادة الثانية من البروتوكول، وسمحت لمفتشي الوكالة بالوصول إلى مصادر معلومات تكميلية، بموجب أحكام المادة الخامسة. وتحث كندا الدول التي لم تيرم وتنفذ بعد بروتوكولا إضافيا مع الوكالة على القيام بذلك.

الإجراء ٢٩ - اتفق وزراء الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، في اجتماعهم المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على توجيه رسائل مشتركة إلى الدول الرئيسية التي لم تصدق بعد على اتفاق البروتوكول الإضافي مع الوكالة أو تنفذه. وأيدت كندا أيضا مبادرة التواصل المشتركة التي اتخذتها مجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠١٣ لجعل البروتوكولات الإضافية ممارسة عالمية.

الإجراء ٣٠ - لا ينطبق، لأن هذا التزام منوط بالدول الحائزة للأسلحة النووية.

الإجراء ٣١ - لا ينطبق، لأن هذا التزام منوط بالدول التي لها بروتوكول بشأن الكميات الصغيرة.

الإجراء ٣٢ - تقوم كندا بتقييم حالة ضماناتها بانتظام للتأكد من أنها على أكبر درجة ممكنة من الفعالية والكفاءة، وهي تنفذ جميع القرارات التي تتخذها هيئات تقرير سياسات الوكالة.

الإجراء ٣٣ - تواصل كندا تزويد الوكالة بأكثر قدر ممكن من الدعم السياسي والتقني والمالي. وتوفر كندا خبراءها بانتظام للأفرقة التقنية العاملة التابعة للوكالة، وتدعم مديرها العام وأمانتها، وتدفع اشتراكاتها في مواعيدها وبالكامل، وتسهم سنويا بمبالغ مالية كبيرة في تمويل إدارة الضمانات من خارج ميزانية الوكالة. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت كندا في آذار/مارس ٢٠١٣، بمبلغ إضافي قدره ٣ ملايين دولار من خلال برنامجها للشراكة العالمية في تطوير قدرات الوكالة في مجال الضمانات.

الإجراء ٣٤ - تسهم كندا، من خلال البرنامج الكندي لدعم الضمانات، في البحوث وأنشطة التطوير والدعم المتعلقة بمعدات وتقنيات الضمانات المستخدمة على الصعيدين المحلي والدولي كليهما، والتي تهدف إلى تعزيز فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة. وأسفر هذا الجهد عن مساهمة سنوية متوسطها حوالي مليون دولار كندي على مدى السنوات المالية الثلاث الماضية، وشمل مزيداً من أنشطة تطوير معدات التحقق من الوقود المستهلك في مفاعلات الماء الخفيف وتكييفها للاستخدام في محطة فوكوشيما دايشي للطاقة النووية، ووضع نظم جديدة لرصد المفاعلات التي يعاد تزويدها بالوقود أثناء التشغيل، وتطوير تكنولوجيا الليزر للكشف عن المواد النووية، وتقديم الدعم لتحسين العمليات التي تضطلع بها الوكالة من أجل استخلاص استنتاجات تتعلق بالضمانات.

الإجراء ٣٥ - وفقاً للالتزام كندا بعدم تزويد أي من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأي مواد مصدرية أو مواد انشطارية خاصة، أو معدات أو مواد مصممة أو معدة خصيصاً لتجهيز المواد الانشطارية الخاصة أو استخدامها أو إنتاجها للأغراض السلمية ما لم تكن المواد المصدرية أو المواد الانشطارية الخاصة خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووفقاً للفقرة ١٢ من القرار ٢ الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، فإنها لن تأذن بالتعاون النووي الذي يشمل مواد مهمة من حيث الانتشار إلا مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تقدم تعهداً ملزماً قانوناً على نطاق دولي بعدم حيازة أي أسلحة نووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، والتي تقبل بضمانات الوكالة بشأن كامل أنشطتها النووية. وقد قبل جميع شركاء كندا في المجال النووي، في اتفاق تعاون نووي ثنائي أبرم مع كندا، بعدد من التدابير الإضافية التي تهدف إلى ضمان عدم إسهام المواد النووية التي تزودها بها كندا في انتشار الأسلحة النووية.

الإجراء ٣٦ - نظام كندا الوطني لمراقبة الصادرات متوافق مع قوائم الآليات المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات النووية التي تشارك كندا فيها. وتكفل تلك التدابير تطبيق سياسات عدم الانتشار النووي، مع تيسير التجارة النووية والتعاون الدولي للأغراض السلمية.

الإجراء ٣٧ - تستخدم كندا نظاماً وطنياً لمراقبة تصدير جميع المواد المصممة أو المعدة خصيصاً للاستخدام النووي وبعض المواد المتصلة بالمجال النووي المزدوجة الاستخدام. ويكفل ذلك عدم الإذن بتصدير المواد النووية والمواد المتصلة بالمجال النووي المزدوجة الاستخدام متى تبين وجود درجة غير مقبولة من المخاطرة بتحويلها إلى برنامج لإنتاج أسلحة الدمار الشامل أو مرفق غير خاضع للضمانات، أو عندما يتعارض تصديرها مع سياسة كندا لعدم الانتشار ومع التزاماتها وتعهداتها الدولية.

الإجراء ٣٨ - تدعم كندا حق جميع الدول الأطراف المشروع في الوصول الكامل إلى المواد والمعدات والمعلومات التكنولوجية النووية للأغراض السلمية. وتتفاوض كندا بشأن اتفاقات للتعاون النووي مع الدول الأطراف، بما فيها البلدان النامية، بغية تيسير عمليات التبادل المفيدة للجميع فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

الإجراء ٣٩ - نظرا للصلة الوثيقة بين حقوق الدول الأطراف غير القابلة للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والالتزامات الواردة في المعاهدة، فإن التعاون بين كندا والبلدان الأخرى في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يأخذ تماما في الاعتبار سجل البلد المعني فيما يتعلق بعدم الانتشار.

الإجراء ٤٠ - تواصل كندا التزامها بالحفاظ على أعلى مستوى ممكن من معايير الأمن والحماية المادية للمواد والمرافق النووية. وتوفر كندا الحماية المادية الفعالة على الصعيد المحلي من خلال إطار تنظيمي متين يشمل عناصر السلامة والأمن والضمانات ذات الصلة، وتنفيذ تدابير قوية للحماية المادية، وأوساطا صناعية تتفهم مسؤولياتها وتضطلع بها بشكل كامل. ويعزز ذلك تعاون وثيق في مسائل الأمن النووي بين الجهة المنظمة، وهي هيئة الأمان النووي الكندية، ووكالات إنفاذ القانون والاستخبارات الاتحادية والمحلية، والأوساط الصناعية، والحكومات الأجنبية، والمنظمات الدولية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، سّنت كندا تشريعا يرمي إلى تعديل قانونها الجنائي لتحسين طريقة مقاضاة من يرتكبون أعمال إرهاب نووي. وتوشك كندا على التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وعلى تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

الإجراء ٤١ - عُدلت أنظمة الأمن النووي في عام ٢٠٠٦ بعد إجراء مراجعة كاملة لها بهدف مواصلة تعزيز الحماية المادية للمواد النووية في كندا. وتشمل تدابير الحماية المادية الكندية توفير قوات مسلحة في المواقع للتصدي للطوارئ، ومراقبة متواصلة للأخطار، وتعزيز التدقيق الأمني، وبرنامجا شاملا للتدريب والتمرين، وحماية قوية لمحيط المواقع. وتتعزز الحماية المادية في كندا بنظام دقيق لحصر المواد النووية يتعقب المواد النووية، بما يتماشى مع التزامات كندا الدولية.

الإجراء ٤٢ - توشك كندا على التصديق على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وتشجع كندا جميع الدول التي بوسعها التصديق على التعديل على القيام بذلك على وجه السرعة.

الإجراء ٤٣ - لا تزال كندا ملتزمة بمدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها، الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومبادئها التوجيهية التكميلية المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة. وتشجع كندا كذلك جميع الدول على تنفيذ أحكام المدونة والمبادئ التوجيهية بشكل متسق، للمساعدة في تقديم ضمانات بأن تستخدم المصادر المشعة ويُحفظ بها في إطار تنظيمي مناسب من السلامة والأمن في مجال الإشعاع.

الإجراء ٤٤ - تؤيد كندا مبادرات مكافحة الانتشار، مثل قرار مجلس الأمن التابع ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وتعرب كندا بانتظام في المنتديات المتعددة الأطراف عن تأييدها لهذه الجهود وتعمل على المضي قدماً بهذه المسائل في إطار مجموعة البلدان الثمانية، ومنظمة الدول الأمريكية، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجمعية العامة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها. وتشجع كندا الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المبادرات على أن تفعل ذلك، من أجل تعزيز الإطار الدولي لمكافحة الانتشار. وللبرنامج الكندي للشراكة العالمية ووحدة مخصصة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تضطلع بعدد من المشاريع الجارية، بما في ذلك تقديم تدريب في مجال المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية والمتفجرات إلى الدول التي تتقدم بطلبات عن طريق لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكندا بصدد الشروع في تنفيذ مشروع تجربي في كولومبيا للتدريب في مجال المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية والمتفجرات، استجابة لطلب مقدم إلى اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، استضافت كندا تدريب محاكاة في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في أيار/مايو ٢٠١٢ في تورونتو. وركز الحدث على دراسة تفاعل الأطراف الحكومية الدولية خلال عملية إدارة الآثار عقب شنّ هجوم إشعاعي. وتشارك كندا مشاركة كاملة في برنامج قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع الذي تديره الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتقدم كندا الدعم أيضاً لحلقات عمل إقليمية تهدف إلى بناء قدرة الدول على تكييف التشريعات الوطنية التي من شأنها تيسير التصديق على الصكوك القانونية الدولية المتصلة بأمن المواد النووية، مثل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها. وتواصل كندا تقييم المجالات التي تتطلب تحسين قدراتها الوطنية على كشف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وردعه ووقفه. ووضعت كندا ضوابط محلية فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية ومكوناتها، وفقاً لالتزاماتها القانونية الدولية.

الإجراء ٤٥ - وقعت كندا في عام ٢٠٠٥ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وهي بصدد التصديق عليها.

الإجراء ٤٦ - تعتبر كندا وجود نظام تعاوني قوي على مستوى الدولة لحصر ومراقبة المواد النووية أمرا حيويا لتنفيذ نظام ضمانات فعال. وتعد طبيعة النظام الذي يتبعه بلد ما أحد العوامل الرئيسية الخاصة بكل دولة التي تنظر فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما تضع نهج ضمانات على مستوى الدولة، وهو ما يتيح وضع نظام ضمانات أكثر تركيزا وقابلية للتكيف. وتؤيد كندا بانتظام هذه الآراء في مختلف المتدييات الدولية وتستمر في العمل مع الوكالة من أجل مواصلة تطوير مفهوم الضمانات على مستوى الدولة.

الإجراء ٤٧ - تمتلك كندا نظاما محليا لمفاعلات الطاقة النووية، وقطاعا نوويا واسعا ومتنوعا، وهي مورّد موثوق به لليورانيوم والمعدات والتكنولوجيا النووية والنظائر المشعة.

الإجراء ٤٨ - تؤيد كندا بقوة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونظرا للصلة الوثيقة بين حقوق الدول غير القابلة للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والالتزامات الواردة في المعاهدة، فإن التعاون بين كندا والبلدان الأخرى في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يأخذ تماما في الاعتبار سجل البلد المعني فيما يتعلق بعدم الانتشار.

الإجراء ٤٩ - تزود كندا العديد من الدول النامية الأطراف في المعاهدة بالخبراء والمعدات والتكنولوجيا من خلال التعاون التقني معها. وتقيم كندا تعاونا نوويا مع البلدان النامية؛ ويشمل التعاون عمليات تصدير مفاعلات الطاقة النووية والمواد النووية والمعدات.

الإجراء ٥٠ - تؤيد كندا بقوة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونظرا للصلة الوثيقة بين حقوق الدول غير القابلة للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والالتزامات الواردة في المعاهدة، فإن التعاون بين كندا والبلدان الأخرى في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يأخذ تماما في الاعتبار سجل البلد المعني فيما يتعلق بعدم الانتشار. وتؤيد كندا بقوة برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوفر الخبراء والمعدات والتكنولوجيا إلى الدول النامية الأطراف في المعاهدة، من خلال هذا البرنامج. وتصدر كندا مفاعلات الطاقة النووية والمعدات إلى البلدان النامية.

الإجراء ٥١ - كندا ملتزمة بالعمل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بوضع ترتيبات جديدة لتوريد المواد النووية، بما ينسجم مع التوازن بين الحقوق والالتزامات المتفق عليها في المعاهدة، ولا سيما في المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة. وتنفذ كندا في الوقت الحالي ٢٧ من اتفاقات التعاون النووي مع ٤٤ دولة من الدول الأطراف في المعاهدة.

الإجراء ٥٢ - تؤيد كندا بقوة برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تشارك بنشاط في أعمال وقرارات لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة لمجلس محافظي الوكالة، إضافة إلى مشاركتها في العملية السنوية للتفاوض بشأن قرار للمؤتمر العام للوكالة حول تعزيز التعاون التقني، واعتماده. وتسهم كندا إسهاما كبيرا في تمويل برنامج الوكالة للتعاون التقني وفي تزويده بالمعدات والخبرات، وهي تواصل التشجيع على زيادة التركيز على النتائج وتخصيص المزيد من الموارد لتنفيذ المشاريع بدلا من إدارة البرنامج، وذلك أساسا بالتقليل من عدد مشاريع التعاون التقني وتوسيعها. وتدعم كندا شراكات الوكالة مع سائر وكالات الأمم المتحدة الإنمائية من أجل حشد تمويل إضافي لتنفيذ مشاريع التعاون التقني.

الإجراء ٥٣ - تؤيد كندا بقوة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتواصل كندا أيضا دعمها القوي لبرنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة النووية ومساهمتها المالية فيه. وتوفر كندا الخبراء والمعدات والتكنولوجيا إلى الدول النامية الأطراف في المعاهدة من خلال التعاون التقني. وتصدر كندا مفاعلات الطاقة النووية والمعدات إلى البلدان النامية. وهي تشارك بنشاط في أعمال وقرارات لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة لمجلس محافظي الوكالة، إضافة إلى مشاركتها في العملية السنوية للتفاوض بشأن قرار للمؤتمر العام للوكالة حول تعزيز التعاون التقني، واعتماده.

الإجراء ٥٤ - تؤمن كندا بقوة بأهمية صندوق التعاون التقني التابع للوكالة، وهي تواصل سداد نصيبها المقرر من التبرعات الطوعية. وتستخدم كندا أيضا عضويتها في لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة لمجلس محافظي الوكالة لكفالة استخدام أحسن لموارد الصندوق.

الإجراء ٥٥ - تدعم كندا مبادرة الوكالة المتعلقة بالاستخدامات السلمية، بما في ذلك عن طريق توفير موارد عينية لمشاريع المبادرة.

الإجراء ٥٦ - تساهم كندا بانتظام في المشاريع التي تُنفذ في إطار صندوق التعاون التقني التابع للوكالة والتي تستهدف دعم تدريب القوة العاملة الماهرة اللازمة للبلدان التي تسعى إلى تطوير هياكلها الأساسية في مجال الطاقة النووية. وتضع كندا وتقدم كل سنتين مشاريع قرارات إلى المؤتمر العام للوكالة بشأن تطوير الهياكل الأساسية للطاقة النووية والمعارف والتعليم والتدريب في المجال النووي.

الإجراء ٥٧ - تكفل كندا أن يتماشى استخدام الطاقة النووية مع تشريعها الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة، من حيث كل من السلامة النووية والأمن النووي والضمانات النووية. وأجرت كندا استعراضاً منهجياً شاملاً لآثار حادثة فوكوشيما في آذار/مارس ٢٠١١ والدروس المستفادة منها. وخلص التقييم إلى أن محطات الطاقة النووية الكندية والمرافق النووية الأخرى في كندا مأمونة، وأن الإطار التنظيمي النووي الكندي قوي، وأن تدابير التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها كافية.

الإجراء ٥٨ - تعترف كندا بإمكانية مساهمة الآليات الجديدة في المساعدة على ضمان الحصول على الوقود النووي بشكل موثوق إن هي عززت من ثقة الساعين إلى تطوير أو توسيع قدراتهم في مجال الطاقة النووية. ومن هذا المنطلق، أيدت كندا قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإنشاء مصرف لوقود اليورانيوم المنخفض التخصيب تابع للوكالة، وستواصل تقييم الآليات المقترحة لضمان توفير الوقود استناداً إلى جدارة كل منها.

الإجراء ٥٩ - كندا دولة طرف في اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وهي على وشك التصديق على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

الإجراء ٦٠ - اختبرت أزمة فوكوشيما النووية القدرات الكندية على التصدي للحوادث الخطيرة المتعلقة بالسلامة النووية. وتمكنت كندا من تقديم مجموعة كبيرة من الخبرة والمساعدة إلى اليابان. وقام الخبراء الكنديون في المجالين النووي والصحي بوضع تقييمات ونماذج يومية للحالة، وإنشاء منطقة إجماع وقائية موصى بها للكنديين، وتوفير تحليل يومي لأسوأ السيناريوهات الممكنة للاستشارة بها في وضع السياسات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أكملت الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييمها للإطار التنظيمي النووي في كندا، الذي أجري في إطار متابعة تلك الأزمة وأكد أن الإجراءات التي اتخذتها كندا استجابة لحادثة فوكوشيما كانت سريعة وقوية وشاملة. واعتُبرت استجابة الجهة التنظيمية النووية الكندية ممارسة جيدة ينبغي أن تتبعها الهيئات التنظيمية الأخرى. وتؤيد كندا وتشجع استعراضات الأقران التي تجربها الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي لتبادل أفضل الممارسات في مجال الأمان النووي. ويجري في إطار استعراضات الأقران مقارنة الممارسات التنظيمية في بلد ما بالمعايير الدولية والممارسات

الجيدة المماثلة في أماكن أخرى من العالم. وقد نشرت كندا في هذا الصدد كلا من الاستنتاجات التي توصلت إليها الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي في بعثة المتابعة التي قامت بها إلى كندا في عام ٢٠١١، وإجراءات المتابعة التي أُتخذت نتيجة لتلك الاستنتاجات، وهي تشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وتواصل كندا تشجيع ممارسة الانفتاح والشفافية في عملية استعراض اتفاقية الأمان النووي، وتؤيد في هذا الصدد بشكل تام المبادرة الأخيرة التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الاستثنائي الثاني لإنشاء فريق عامل معني بالفعالية والشفافية. وفيما يتعلق بالأمن النووي، تواصل كندا تقديم مساعدة مكثفة في مجال زيادة تطوير سلسلة الأمن النووي التي وضعتها الوكالة لدعم ونشر التوصيات والمبادئ التوجيهية الدولية في هذا المجال. وتقدم كندا خبراء للمساعدة في تطوير سلسلة الأمن النووي، لا سيما تطوير أساسيات الأمن النووي ووثائق السلسلة الثلاث المتعلقة بالتوصيات، التي توفر الأساس للمبادئ التوجيهية التقنية والتنفيذية للسلسلة. وتقدم كندا خبراء للمشاركة في أفرقة الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية التابعة للوكالة من أجل مواصلة تقديم المساعدة في هذا المجال. وتنشط كندا كذلك في دعم المعهد العالمي للأمن النووي، وهي تساعد من خلال المشاركة في استضافة مؤتمرات المعهد في كندا التي بلغ عددها ثلاثة مؤتمرات حتى الآن، وشاركت في مؤتمرات أخرى أسفرت عن إصدار أدلة المعهد بشأن أفضل الممارسات.

الإجراء ٦١ - التزمت كندا في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٠، الذي عقد في واشنطن العاصمة، بالعمل مع الولايات المتحدة من أجل إعادة وقود اليورانيوم العالي التخصيب المستهلك الذي مصدره الولايات المتحدة ويخزن في مختبرات تشوك ريفر إلى مصدره بحلول نهاية العام ٢٠١٨. وأحرزت كندا تقدما جيدا في الوفاء بهذا الالتزام، فقد أعيدت أول شحنة من وقود اليورانيوم العالي التخصيب المستهلك بنجاح إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، ومن المقرر إعادة شحنة ثانية في وقت لاحق من عام ٢٠١٣. وفي مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في سول عام ٢٠١٢، وافقت كندا على التعاون مع الولايات المتحدة من أجل إعادة كميات إضافية من اليورانيوم العالي التخصيب غير الوقودي المخزنة في مختبرات تشوك ريفر إلى مصدرها بحلول عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٠، أعربت كندا عن اعتزامها وقف إنتاج النظائر باستخدام أهداف من اليورانيوم العالي التخصيب بحلول عام ٢٠١٦، واستثمرت ٣٥ مليون دولار في دعم تطوير تكنولوجيات بديلة لإنتاج النظائر لا تستخدم اليورانيوم. وفي ميزانية عام ٢٠١٢، عززت كندا التزامها بتقديم ١٧ مليون دولار إضافية خلال عامين لتعزيز التطوير المتسارع لتكنولوجيات إنتاج النظائر بدون استخدام اليورانيوم العالي التخصيب.

الإجراء ٦٢ - تقوم كندا بنقل المواد المشعة بطرائق تتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة للسلامة والأمن وحماية البيئة. وتستند أنظمة النقل إلى أنظمة الوكالة الدولية للطاقة النووية للنقل المأمون للمواد المشعة. وتشارك كندا أيضا بنشاط في تطوير أنظمة الوكالة في هذا المجال.

الإجراء ٦٣ - تدرك كندا أهمية التعجيل بسن تشريع محدث بشأن المسؤولية المدنية في المجال النووي لمواءمة التعويض مع المستويات المقبولة دوليا. وتعكف إدارة الموارد الطبيعية لكندا الآن على إعداد توصيات لتقديمها إلى الوزير المختص بغرض تنقيح التشريع ذي الصلة.

الإجراء ٦٤ - تلاحظ كندا وتؤكد من جديد توافق الآراء الذي توصل إليه المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثالثة والخمسين على أن أي هجوم مسلح أو تهديد تتعرض له مرافق نووية مخصصة لأغراض سلمية ومشمولة بالضمانات يمثل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والنظام الأساسي للوكالة.